

تقرير

عسكريو قوى الأمن: ظلم القيادة أشدّ مضاضة

التشكيلات

أرجأ المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي جلسة مجلس القيادة المخصصة لإجراء تشكيلات الضباط، والتي كانت معيّنة الخميس الماضي إلى 13 من الشهر الجاري. وعلمت «الأخبار» أن التشكيلات لن تكون شاملة، إذ إن أعضاء المجلس يصدد إعداد تشكيلات جزئية، ستستثنى منها القطعات المستحدثة. ويأتي في مقدمة هذه القطعات فرع المعلومات الذي تعُد مناقشة قانونيته بمثابة البند التفجيري الأول الذي سيواجه مجلس القيادة الحالي الذي لا تزال جلساته تتسم بالهدوء في الوقت الحالي. ومنذ فترة قصيرة أجريت مناقشات جزئية على نطاق ضيق، شملت عدداً من المراكز والفصائل، إضافة إلى تعيين عدة ضباط في قيادة مناطق. وقد شملت هذه التشكيلات قرابة عشرة ضباط حينها.

استبق مجلس قيادة قوى الأمن الداخلي الأعياد بإصدار قرارات لتسوية مسائل عالقة لدى عسكريي المؤسسة الأمنية. أنصف بعضهم وأبقى الظلم على آخرين. فكانت النتيجة أن ذهبت آمال سبعة آلاف عسكري أدراج الرياح، حالهم كحال قرابة 500 رتيب مجاز ينتظرون فرجاً يبدو أنه لن يأتي أيضاً

رضوان مرتضى

المعنوي العظيم الأثر لدى العسكريين. انقسم أعضاء مجلس القيادة حيال المسألة. أتد أربعة منهم منح العسكريين رتبة عريف، وكان اللواء أشرف ريفي أحد هؤلاء. في المقابل، عارض الضباط الخمسة الآخرون هذا الطرح مطالبين بالتقيد بحرفية المادة 55 من قانون تنظيم قوى الأمن الداخلي رقم 17، لجهة جواز خفض مدة الترقية حتى النصف للأفراد والرتب، علماً أنها استثنائية تطول أولئك الذين «يظهرون بسالة فائقة في العمليات الحربية أو عمليات حفظ الأمن والنظام، أو لتمييزهم بالشجاعة الفائقة أو البراعة الخارقة في اكتشاف الجرائم وتوقيف المطلوبين للعدالة».

إذاً، سقط خيار ترقية العسكريين، فاستعيب عنه بمنح المستحقين أقدمية سنة ونصف السنة. ورغم ذلك، فإن ما رأى فيه بعض الضباط القادة «مكافأة منحت للعسكريين»، اعتبره

لم تجر رياح مجلس القيادة بما اشتهدت أشرعة سفن سبعة آلاف عسكري في مؤسسة قوى الأمن الداخلي خابت آمالهم التي علّقوها على الضباط القادة في الأيام الأخيرة من العام المنصرم، لا سيما أنهم كانوا قد وعدوا أنفسهم بـ«عيدية» سينالونها مع بداية العام الجديد. إذ بعد مرور سنوات سبع على وجودهم في الخدمة العسكرية، اعتقد هؤلاء أنهم سيعلقون رتباً، ظنوا أنهم استحقّوها، ولو معنوياً، عربون شكر من القيمين على المديرية للتضحيات التي قدّمها كثيرون منهم. وأبسط مثال، تعرض العشرات منهم لإصابات بالغة خلال قمع تظاهرات أو إخماد تمردات في السجون. لكن ذلك كله، لم يشفع لهم في تحصيل الرتبة التي لم تكن لتضيف أكثر من 20 ألف ليرة إلى راتبهم الشهري، وليس فيها سوى مردودها

أصحاب القضية «ظلماً بالغ الإحفاف». يحفل هؤلاء المسؤولية كاملة لمجلس القيادة نفسه الذي كان منقسماً طوال سنوات، الأمر الذي حال دون إصدار قرار تثبيتهم. أضف إلى ذلك، اعتبار عدم منحهم الرتبة، رغم مرور سبع سنوات على وجودهم في الخدمة، إهداراً لسني

عمرهم، لا سيما أنه لو قررت المؤسسة تطويع عناصر جدد، فإن القادمين سيكونون مساوين لأولئك الذين دخلوا السلك قبل سبع سنوات. وفي هذا السياق، يعلّق مسؤول أمني قائلاً: «تأخير تثبيتهم يتحمل مسؤوليته مجلس القيادة الخاضع للقرار

تقرير

إخلاء المتهم بسرقة رمول صور

قبل الجمعيات الأهلية والبلدية للدفاع عن مواردها على غرار الانتفاضة التي خاضتها قبل شهرين ضد رفع أسعار الاشتراكات في المولدات الكهربائية». القضية البيئية حملت اعتبارات سياسية تخصّ جهة حزبية نافذة. وانتشرت شائعات تحددت عن تورط بعض كوادرها بالسرقة، مستذكّرين عمليات شقّط الرمّول المماثلة التي شهدتها شواطئ المدينة في الثمانينيات، فيما وصفت شائعات أخرى المتهم ومن يفك وراءهم بـ«روبن هود» يسرقون الرمّول من الأملاك العامة ليقدموها إلى بعض السكان في ضواحي المدينة ليستكملوا بناء بيوتهم التي شرعوا بها في أزمة البناء في المشاعات. ولأن «رمّل البحر في صور غال تماماً كالأهالي وأصواتهم الانتخابية، بادر بعض النافذين إلى توفير كميات منه إما مجاناً أو بأسعار رمزية» كما تلفت شائعات أخرى. إلا أن مصادر مطلعة أكدت أن الرمّول تباع إلى متعهدين ومقاولين ومرامل بأسعار عالية.

وكانت «الأخبار» قد أثارَت القضية قبل عام حين كان السارقون يلجأون إلى التمويه بتغطية حفر الرمّول بكميات من الرمد والنفايات. ولأنهم لم يجدوا أي محاسبة أو ملاحقة، توقفوا عن التمويه وباتوا يسرقون علانية.

أمال خليك

أفاد مصدر أمني بأن الشخص المتهم بسرقة كميات من الرمّول من إحدى نواحي مدينة صور الجنوبية، أخلي سبيله أمس، بعدما كانت فصيلة صور قد أوقفته الأربعاء الفائت. إخلاء السبيل لم يسبقه توسع في التحقيقات أو التوصل إلى متورطين آخرين. الأمر أثار مخاوف كبيرة بين أهالي المدينة وفعالياتها والناشطين البيئيين، من تكرار أعمال السرقة واستسهالها في مقابل التساهل في محاسبة الفاعلين. علماً بأن توقيف المتهم كان قد أثار بدوره احتجاجاً لناعية حصر جرم السرقة المنظمة لألاف الأمتار المربعة من الرمّول بشخص واحد من دون الكشف عن الجهات المتواطئة معه. فالرجل يملك آلية للحفر وشاحنة للنقل، فيما أشارت التحقيقات الأولية للقوى الأمنية إلى أن السرقات كانت تحصل في الليل وفي أوقات متقطعة على مدار السنة. كذلك، أفاد بعض الشهود بأن جرافات وشاحنات عدة شوهدت تدخل وتخرج إلى الموقع الواقع ضمن عقارات شاغرة مملوكة من عدد من الوزارات. من هنا، فإن لدى الكثيرين في صور قناعة بأن رمول مدينتهم لا تزال تحت الخطر، خصوصاً أنها «لم تشهد تحركات تضامنية واحتجاجية من

على فكرة

شكا عدد من نزلاء

سجن رومية، وتحديدًا في مبنى المحكومين. من البرد القارس الذي ينسلل إلى غرفهم عبر النوافذ المفتوحة دائماً، التي لا يتوافر فيها أي حاجز زجاجي أو خشبي أو معدني. وقال السجين إبراهيم ب. أن درجة الحرارة تنخفض ليلاً على نحو لافت في السجن الواقع على تلة عالية، ما يؤدي إلى إلحاق الأذى بالسجناء جراء البرد القارس، وخصوصاً في ظل الطقس الماطر والعاصف، علماً أن بعضهم لا يملكون وسائل خاصة للتدفئة، ما يسهم في زيادة سوء أوضاعهم الصحية.

سجون

«الإدارة والعدل» تدرس السنة السجنية

بعدما أسقط النواب في جلسة تشريعية، قبل نحو 5 أشهر، اقتراح قانون خفض السنة السجنية، عادت لجنة الإدارة والعدل النيابية لدراسة قانون مماثل بغية إقراره. فبعد اجتماع اللجنة، أمس، برئاسة النائب روبير غانم، أعلن أن اللجنة كلّفت ممثل وزارة العدل القاضي حاتم ماضي إعداد صياغة جديدة لـ«عرضها على اللجنة من أجل اتخاذ القرار المناسب». وفي البيان الصادر بعيد انتهاء الجلسة، ذكر أنه «جرى بحث السياسة العقابية والأحكام الصادرة في ضوء قانون خفض العقوبات، ومدى تأثير خفض السنة السجنية على هذه

السياسة العقابية. وتم التوافق على جعل السنة السجنية 9 أشهر، والتي يجب أن ترتبط ببعض الاستثناءات، لا سيما لجهة التكرار واعتياد الجريمة». وكان لافتاً حضور وزير العدل شكيب قرطباوي في الجلسة، إضافة إلى القاضي ماضي، وممثل نقابة المحامين في الشمال عبد القادر التريكي. أحد السجناء علّق على قرار اللجنة، قائلاً: «كل خطوة من أجل تحسين ظروف السجناء هي جيدة، لكن نأمل ألا تكون هذه الخطوة مقدمة لتمبيح ما وعدونا به سابقاً، لناعية الجديدة في دراسة اقتراح العفو المشروط».



طفل أحد السجناء أثناء زيارة والده في رومية (أرشيف - هيثم الموسوي)